شهر عسل الاوبك والمستهلكين

تشهد الخلافات المستحكمة في اطار الدول الاعضاء داخل منظمة «الاوبك» الى، تاريخ سابق للاجتماع الوزاري الذي انعقد في العشرين من الشهر الماضي في العاصمة النمساوية وتدور هذه الخلافات حول قضيتين رئيسيتين .

اولهما : هي عدم التزام عدد من الدول المصدرة للنفط بسعر الاساس لبرميل النفط الذي حددته « اوبك» بـ ٣٤ دولارا وعرضها تخفيضات خاصة للمشترين ، دون هذا السعر ، حفاظا على معدلات انتاجها .

وثانيهما : اصرار بعض الدول النفطية ولاسيما ايران وليبيا وفنزويلا على المطالبة بحصص انتاجية اعلى مما خصص لها في المؤتمر الوزاري السابق المعقود في حزيران من هذا العام، فضلا عن المعارضة التي مازالت تبديها الدول الافريقية المصدرة للنفط وهي الجزائر وليبيا ونيجيريا على الزيادة في فروقات سعر النفط الخام للدول الافريقية في «اوبك» التي ارتفعت من ١ر٥ دولار الى ٣٨٠ دولارا على البرميل الواحد ، اضافة الى السعر الرسمي المحدد لنفط العربي الخام والبالغ ٣٤ دولارا للبرميل .

ان القاء الضوء على الازمة الراهنة التي تعاني منها الدول المصدرة للبترول ، فضلا عما تعانيه الدول النامية من صعوبات اقتصادية ، لايمكن ان يتم بمعزل عن الاوضاع الاقتصادية التي تشهدها دول العالم الراسمالي وفي المقدمة منها الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان . فالدول الراسمالية المتطورة تعيش منذ بضعة سنوات ركودا اقتصاديا تتفاقم خلاله المظاهر الاساسية لازمة اقتصادية من اشد الازمات الاقتصادية واكثرها طولا منذ الازمة الاقتصادية الكبرى التي عرفها النظام الراسمالي في الثلاثينات . فالناتج الاجمالي لهذه الدول لم يزد في عام ١٩٨١ الا بنسبة ٢ر١ بالمائة فقط في حين ان مستوى التضخم النقدي بقي بنسبة ٥ر٨ بالمائة وان المراقبين الاقتصاديين يتوقعون مزيدا من التدني في النمو الاقتصادي قد يصل بحدود ١ بالمائة في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع عام ١٩٨١ . ويعرب التقرير السنوي الصادر عن « البنك الدولي» من تخوفه من خطر استمرار الركود والانحطاط الاقتصاديين لفترة اطول ، كما يلفت الانتباه الى ان قطاعات في الاقتصاد الراسمالي مثل بناء المساكن وصناعة السيارات غدت الضحايا الرئيسية للازمة ، بينما يشير ، مكتب « دون براد ستريت» الاميركي ، المتخصص بمعلومات القروض بان الركود الاقتصادي برغم العديد من الشركات الاميركية على الاعلان عن افلاسها ، وان خسائر الشركات زادت في غضون اسبوع واحد من شهر اب من عام ١٩٨٢ نسبة بلغت ٧١ بالمائة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام ١٩٨١ وان خسائر ٥٧٢ شركة تجارية اميركية في نيسان الماضي بلغت اعلى نسبة خسارة منذ ٥٠ عاما مما اضطرت هذه الخسائر ١٥١٣٣ شركة الى ايقاف اعمالها مقارنة مع ١٠٤٩٢ شركة اضطرت لايقاف اعمالها في الفترة نفسها من العام الماضي وذلك بنسبة من الزيادة تصل الى ٣٢ بالمائة .

اما البطالة فقد بلغت في الكثير من الدول الراسمالية المتطورة كالولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وغيرهما مستويات قياسية منذ الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية .

فالمعطيات الرسمية تشير بان البطالة قد ازدادت في الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ عن ١٢ مليون عاطل عن العمل ، وعن ٣ر٥ مليون في بريطانيا وهو مايعادل ١٣٨ بالمائة من مجموع الايدي العاملة في هذا البلد .

ان اشتداد الازمة الاقتصادية وتفاقم مظاهر الركود في الغرب الراسمالي وفي اليابان ، انعكس وينعكس بصورة مباشرة على الاوضاع الاقتصادية لدول الاوبك بوصفها جزءا من النظام الراسمالي العالمي وحلقة ذات ارتباط متين بالسوق الراسمالية العالمية . وان ابرز تجليات هذا الانعكاس ظهرت في سوق النفط العالمية . فقد انخفض استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتاثير من الركود الاقتصادي بوجه خاص بنسبة ٨ بالمائة عام ١٩٨٠ واكثر من ٧ بالمائة عام ١٩٨١ وقد ادى هذا الى انخفاض استخدام النفط بحوالي ٦ ملايين برميل يوميا بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ الامر الذي ادى الى ظهور تخمة نفطية في الاسواق العالمية من جهة والى بروز الميل نحو انخفاض الاسعار من جهة اخرى لاسيما وقد ترافق ذلك مع السياسة التي انتهجتها السعودية في مواصلة طرح فائض نفطي دائم في السوق العالمية للحيلولة دون ارتفاع الاسعار وبهدف التخفيف عما يعانيه اقتصاد الدول الامبريالية من صعوبات ، فضلا عن ان دول الاوبك الاخرى لم تستطع من جانبها ان تحدث ماهو ضروري ومطلوب من تكيف في مستويات انتاجها بسبب الزيادات الحادة التي طرات عل الانفاق الحكومي والاعتمادات المخصصة لباب الاستيراد فضلا عن الاعتمادات المالية الضخمة على خطط التنمية الاقتصادية الطموحة التي التزمت هذه الدول بتنفيذها في فترة ارتفاع عوائدها النفطية .

التخمة والعلاج

كان الاجتماع الوزاري لمنظمة « الاوبك» المعقود في الصيف الماضي من العام الفائت المحاولة الاولى من جانب الدول الاعضاء في هذه المنظمة لتدارس الوسائل التي يمكن بواسطتها ايقاف التدهور الذي ماانفك يتفاقم في اسواق النفط لاسيما فيما يتعلق بظاهرة الكميات الكبيرة المعروضة في الاسواق العالمية واضطراب اسعار البترول وميلها نحو الهبوط . ولكن غياب الموقف الموحد لهذه الدول في اطار السياسة النفطية المرسومة والتاثير الذي تمارسه الدوائر الامبريالية على بعض دول النفط ومحاولة السعودية فرض سياستها على دول المنظمة ، جعل امكانية التوصل الى اتفاق يستجيب للمصالح المشتركة ، لكل الدول الاعضاء او لاكثريتها امرا بعيد المنال مما ، اضطر منظمة الاوبك الى اتخاذ تدبير شكلي يفتقد الى المستلزمات الضرورية للتطبيق العملي وذلك باعلان المنظمة عن نيتها بتخفيض الحجم الاجمالي لانتاجها اليومي الى سقف من الانتاج لايزيد من ١٧ر٥ مليون برميل يوميا بعد ان كان يناهز في عام ١٩٨١ حدود ٢١ مليون برميل ، فضلا عن تمديد حصص خاصة بانتاج كل الدول الاعضاء في المنظمة . فقد التزمت السعودية بانتاج ٧ر٥ مليون برميل يوميا والتزمت كل من ايران وليبيا ونيجيريا وفنزويلا بانتاج الكميات التالية على التوالي : ٣ر١ مليون برميل لايران ، ٧٥٩٠ الف برميل لليبيا ، ٢ر١ مليون برميل لنيجيريا ، ٤ر١ مليون برميل لفنزويلا ، كما جرى التنويه في المؤتمر الى ضرورة التزام جميع دول الاوبك بسعر الاساس في بيع النفط الخام الذي حدد ب ٣٤ دولارا للبرميل الواحد .

ولكن عددا من دول الاوبك التي كانت تطالب السعودية بتخفيض انتاجها الى حدود ٤ — ٥ مليون برميل يوميا كاجراء لابد منه لمعالجة ظاهرة التخمة في سوق النفط العالمية وكتدبير من شانه الحد من ميل الاسعار نحو الانخفاض ، لم تكن قادرة على مايبدو على تكييف انتاجها الى المستويات التي حددتها منظمة الاوبك بسبب التزامها في الانفاق الحكومي وعلى خطط التنمية الاقتصادية وعلى نفقات الحرب الباهضة كما هو الامر عليه بالنسبة لايران ، الامر الذي ادى الى ان عددا من دول الاوبك قد تجاوزت الحصص الانتاجية المقررة في اجتماع الاوبك . فقد اشارت التقديرات بان انتاج ايران تجاوز حدود ٢ مليون برميل يوميا او بما يزيد بمليون تقريبا عن السقف المحدد لها في الانتاج كما ان انتاج ليبيا قد وصل الى ١ر٢ مليون برميل في حين قارب انتاج نيجيريا ٢ مليون برميل ، وتجاوز انتاج فنزويلا الحصة المحددة لها ب ١٠٠ الف برميل يوميا . اما العراق وهو البلد الذي يخوض حربه التي شنها منذ اكثر من عامين على ايران فقد تعرضت خطوط امداداته النفطية للانقطاع واصيب امكاناته الانتاجية بالشلل فلم يتجاوز انتاجه من النفط حدود ٦٥٠ الف برميل يوميا بعد ان وصلت طاقته الانتاجية الفعلية قبل الحرب الى ٣ر٥ مليون برميل يوميا . ولذلك فانه يمكن القول بان مجمل الزيادات التي تم انتاجها من جانب الدول التي لم تستطيع الايفاء بالتزاماتها ازاء مقررات الاوبك قاربت ٢ر٥ مليون برميل وهو مايمكن الاستنتاج معه بان سقف الانتاج المحدد ب ١٧ر٥ مليون برميل لم يجر تحقيقه فضلا عن ان حجم الانتاج قد وصل من الناحية الفعلية الى ٢٠ مليون برميل وهو حجم يزيد بمقدار ٥٠٠ الف برميل يوميا عن حجم انتاج الاوبك في الفصل الاول من عام ١٩٨٢ حيث كان انذاك بحدود ١٩ر٥٢٤ مليون برميل يوميا وهذا ما اسهم في تفاقم ظاهرة التخمة النفطية التي قد تتجلى بصورة اشد بعد انقضاء فصل انشاء الحالي .

وارتباطا بالعلاقة العكسية بين الكميات المعروضة من النفط الخام من جهة وبين اسعاره من جهة اخرى وفي ظل استمرار حالة الركود والتدهور الاقتصاديين التي يشهدها العالم الراسمالي ، فان النتيجة المنطقية هي ان امكانية تصريف كميات متزايدة من النفط من جانب هذه الدولة النفطية او تلك لايمكن ان تتم الا من خلال البيع باسعار منخفضة ووفق شروط ائتمانية اسهل تقدمها الدول البائعة الى الاطراف المشترية . وهذا مايفسر لنا الاسعار المخفضة وشروط البيع السهلة التي تلجا اليها دول الاوبك من اجل تعريف نفطها في الاسواق على النحو الذي يمكن معه القول بان دول الاوبك تكاد تكون جميعها تبيع نفطها ، باستثناء عقود البيع القديمة ، باسعار تقل عن سعر الاساس للبرميل الواحد مع فروق غير جوهرية تتمثل في ان هذا التخفيض من جانب الدول المصدرة قد يتخذ له طابعا علنيا او سريا تبعا لطبيعة علاقاتها السياسية والتجارية مع الطرف المشتري .

مؤتمر اوبك ..
هل حصص انتاج ام سيطرة اميركية

المجلس الوزاري : اسباب الفشل

في ظل هذه الاجواء المشوبة بالانتقادات والاتهامات المتبادلة بين دول الاوبك وتحت شبح قد تجاوز ايام الشاه ٥ر٤ مليون برميل يوميا ، في حين ان السعودية تطالب ايران وبقية الدول التي تجاوزت في انتاجها الحصص المقررة في مؤتمر الاوبك السابق بالالتزام بالحصص المقررة وتحملها مسؤولية الفائض من النفط في السوق العالمية وانخفاض الاسعار مما يلحق الضرر كما ترى السعودية ، بالاقتصاد العالمي ويهدد ثروات البلدان المنتجة ويخفض من مداخليها . ولما لم يكن من السهل التوصل الى اتفاق على تحديد حصص الانتاج في المؤتمر النفطي الاخير ، فقد ترك الباب مفتوحا ، كما اشير في البيان الختامي للمؤتمر ، من حيث العائدات النفطية واغفلها من حيث الاحتياطات المالية بالمبادرة بتخفيض انتاجها الى حدود ٤ — ٥ مليون برميل يوميا . لاجراء مشاورات مكثفة بين ممثلي حكومات الدول الاعضاء بشان حصص الانتاج على ان يجري اقرارها في اجتماع لاحق . وهذا مايعبر بحد ذاته عن مدى الفشل الذي مني به المؤتمر . ومالم تراجع الاطراف المتنفذة في منظمة الاوبك وفي مقدمتها الحكومة السعودية ، سياستها النفطية وتراعي مصالح شعوب الدول النفطية في ثرواتها وتحرص على وحدة المنظمة فان خطرا جديا بانقسام المنظمة سينجم على العلاقات بين دولها وهذا ماسيلحق افدح الاضرار بشعوب هذه الدول وبمصالحها الحيوية في ثرواتها النفطية ويقدم في الوقت نفسها خدمة لاتقدر بثمن للدول الامبريالية .

فهل ستراجع السعودية ودول اخرى سياستها النفطية ، ام انها ستستمر في سياستها الراهنة ؟؟

ان الوقائع تؤكد ان السعودية لاترغب في اجراء تعديلات على سياساتها النفطية ، من اجل استمرار تقديم الخدمات المطلوبة للدول الامبريالية .

ابو سعد